



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

# عودة المقاتلين من بؤر التوتر التحديات والإمكانيات

الكتاب 127 يوليو (تموز) 2017

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

# الجهاديون الفرنسيون: رهانات سياسية ونقاشات سوسولوجية

محمد علي عدراوي\*

ترجمة: جورج كتورة\*\*

بعد أن أصبحت فضاءً جغرافياً واجتماعياً مميزاً  
للتحركات الجهادية في أوروبا، باتت فرنسا أحد أهم الممولين<sup>(1)</sup>  
للمحاربين وللمتعاطفين مع توجهات الحركات الإسلامية المتطرفة  
والعنيفة العاملة أو النشطة حالياً في سوريا والعراق أيضاً (هذا دون  
غض النظر عن بقاع أخرى يشعر فيها بمثل هذا الحضور في مناطق  
أخرى من العالم). وفرنسا مجتمع أغلبيته من غير المسلمين، وفيه  
تتمازج هويته السياسية - غالب الأحيان - مع الدفاع عن علمانية  
صلبة من الزاويتين القانونية والثقافية.

(\* باحث أول في السياسة والعلاقات الدولية في دراسات الشرق الأوسط (جامعة سنغافورة الوطنية).

(\*\*) أكاديمي ومترجم لبناني، أستاذ الفلسفة في الجامعة الأميركية (بيروت).

(1) Peter R. Neumann, *Radicalized: New jihadists and the Threat to the West*, I.B. Tauris, 2016; and, Angel Rabasa and Chery Benard, *Eurojihad: Patterns of Islamist Radicalization and Terrorism in Europe*, Cambridge University Press, 2014.

بات هذا المجتمع الآن، ومنذ سنوات عدة، مخترقاً بالعديد من التساؤلات التي تستوجب الشرح حول إيقاف ظواهر التحدي الجهادي والاحتراز منه. وإذا كانت أكثر مظاهر هذا التطرف وقعاً على علاقة بالأحداث التي اقترفت في نوفمبر (تشرين الثاني) 2015 في باريس، فإن هذه الأحداث لا تستطيع أن تبعد النظر عن الهجمات المتعددة (التي حصلت بشكل مطرد وبطريقة مدمرة) ضد أهداف متطورة (مدنية، عسكرية، ودينية...) بالتوازي مع عدد كبير من أشخاص نجحوا في بلوغ أراضٍ في الشرق الأوسط أو حاولوا ذلك، حيث ينشط الآن الفاعلون الأساسيون من الحركات الجهادية (تنظيم الدولة الإسلامية<sup>(2)</sup>، جبهة النصرة<sup>(3)</sup>) التي تحولت منذ عام 2016 إلى جبهة فتح الشام والتي اندمجت عام 2017 مع مجموعات محاربة أخرى لتشكل مجتمعة ما يعرف بهيئة تحرير الشام...).

وإذا كان ثمة العديد من التساؤلات التي تطرح حول وجود استثنائية محتملة فرنسية وفرنكوفونية ترتبط بالنصيب الأوفر (بعبارات مطلقة ونسبية) من الأشخاص الذين يتحدرون من فرنسا ومن بلجيكا؛ والذين اختاروا أن يصبحوا من المحاربين في صلب الحركات الجهادية المعروفة بعداوتها الواضحة للعديد من البلدان الغربية، فإن النقاشات باتت أكثر تشعباً وهي تتناول الدلالة الاجتماعية، والثقافية والدينية والسياسية لهذه الواقعة الاجتماعية التي تتمثل بالتبعية لمجموعات، أو الأخذ بأطروحات تحاول بالعنف الهائج - غالب الأحيان - إثارة مواقف صراع متنامٍ.

أما الهدف البعيد، فهو إقامة دولة تجمع مسلمي العالم كله، دولة تضم الناس جميعاً، نساءً ورجالاً حتى الذين يعيشون في أوروبا. وهذا ما يفسره المنظرون للجهاد باعتبار هؤلاء جنوداً في جيش يعيش حالة حرب دائمة. ولأن التطرف يشكل صدى للعديد من الإشكاليات الثقافية التي تطل بنتائجها مجمل الحقوق التي تكوّن المجتمع الفرنسي (السياسي، الأمني، العسكري، الدبلوماسي، الاقتصادي، الجامعي،

(2) Fawaz A. Gerges, ISIS: A History, Princeton University Press, 2016.

(3) Charles R. Lister, The Syrian Jihad: Al-Qaida, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency, Oxford University Press, 2015.

الثقافة، الديني، الاجتماعي...) وبالرغم مما يثيره من اختلافات معرفية، فإنه من المتخيل الجهادي لدى بعض الفرنسيين، يجب أن يعتبر واقعة اجتماعية كلية بالمعنى الذي أشار إليه عالم الاجتماع الفرنسي مارسيل موس (Marcel Mauss) (1872-1950)<sup>(4)</sup>. هذا يعني أنه حين ندرس الأطر المنطقية لهذا النوع من الالتزام، فإن علينا أن نتناوله بالدراسة في إطار علم اجتماع العنف السياسي والديني.

إن الأمر يتعلق واقعاً بمجمل الفاعلين، والخطابات، والبنى التي تشكل فرنسا المعاصرة. إن الاهتمام بظواهر التطرف كما بدت تلوح منذ سنوات عدة، والاعتماد على ذاتية إسلامية متطرفة و(عالمية ومحلية)<sup>(5)</sup> في آن واحد، سيتيح لنا بالفعل أن نفكك عقد الخيط والعلاقات الاجتماعية التي تميز المجتمع الفرنسي وتجعل منه هيكلًا متماسكاً.

هكذا، وبسبب تعدد العوامل إلى حد أقصى، وتعدد النماذج والظواهر والحلول المقدمة سلفاً من أجل فهم ظاهرة المقاتلين الفرنسيين الذين التزموا العمل الجهادي<sup>(6)</sup> فلا بد لنا من أن نطرح السؤال أول الأمر حول علم اجتماع الظاهرة التي تتعلق بشخصيات وتطورات الفاعلين المعنيين بالأمر. بعد ذلك لا بد من التطرق إلى أهم الحقول التي تدور في إطارها اليوم إشكاليات تفسير هذا النمط من التطرف ومن بناء جهاز أمني، عسكري وأيديولوجي تكون وظيفته الاحتراز من بعض الدعوات القتالية والقضاء على الشبكات والمجموعات التي يتكون وسطها الالتزام الجهادي ويتعزز.

(4) Marcel Mauss, Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, Quadrige/Presses universitaires de France, [1925] 2007; et, Isabelle Sommier, L'engagement radical, un fait social total, intervention au colloque «La radicalization et ses traitements», jeudi 5 mars 2015.

(5) Hong, Phillip Young P.; Song, In Han (2010). «Glocalization of social work practice: Global and local responses to globalization». International Social Work. 53 (5): 656-670.

(6) إننا نستخدم مفهوم الوظيفة أو المهمة بالمعنى الذي يستخدمه علم الاجتماع التفاعلي الرمزي لا سيما إرفين كوفمان (Ervin Koffman) إذ يعتبر المهمة أو الوظيفة انعكاساً للموقف الرسمي لمن يقوم بها أكثر مما هي مسيرة أخلاقية يستطيع الفاعل بواسطتها تمثل شخصية معينة. راجع:

E. Koffman, Asiles, 1968, Paris. Ed de Minuit, le sens commun, [1964] 1975. P. 179.

## المظاهر السوسيلوجية للحركة الجهادية الفرنسية.. الصور والتطورات

تبعاً للتقديرات الأكثر مصداقية، ثمة (1550) فرنسياً قد انخرطوا إلى الآن في حركات توصف بالجهادية (والتي تهدف، بالرغم من النقاش بين مختلف المجموعات التي تعلن التزامها بهذه الأيديولوجية إلى إقامة شكل جديد من أشكال السيادة وسط مجتمعات تتشكل في غالبيتها من المسلمين، يقوم هذا الشكل على إلغاء كل شكل من أشكال الارتباط السياسي الديني، إذا كان هذا الشكل خارج إطار الخلافة)<sup>(7)</sup>. تشغل فرنسا المرتبة الخامسة عالمياً بين البلدان التي تمتد هذه الجماعات بالمقاتلين، وهي الأولى حين يتعلق الأمر بالأمم الأوروبية (بقيمة مطلقة على الأقل<sup>(8)</sup>). بالرغم من الوجود المتنامي لعدد النساء في فرق الفرنسيين الذين اختاروا الانتقال إلى الشرق الأوسط<sup>(9)</sup> بهدف التضامن مع الحركات الجهادية ومدعم بالمساعدات (العسكرية، الطبية، الاجتماعية، والاقتصادية...)، فإن العدد الأوفر ما زال يتشكل من الذكور، وبشكل خاص من الشباب، بل الشباب الصغار، علماً أن ثقل الأحداث أو الصغار قد ازداد منذ عام 2012 (نجد العشرات من حالات الأشخاص الذين يقل عمرهم عن «18» سنة الآن، وقد انتقل بعضهم إلى سوريا، أو قد التحقوا بالشبكات الجهادية داخل فرنسا).

أضف إلى ذلك أنه لا بدّ من لفت النظر إلى تطورين يتعلقان بالأصول

(7) Simon Staffel and Akil N. Awan (eds), Jihadism Transformed. Al-Qaeda and Islamic State's Global Battle of Ideas, Oxford University Press, 2016.

(8) البلدان المشار إليها هي تونس (3000)، الأردن (2200) والمغرب (2000). راجع: Charles R. Lister, «Returning Foreign Fighters: Grimnilization or Reintegration?». Policy Briefing, Brookings Doha Center. No 4, August 2015.

(9) يقدر عدد هؤلاء بما يقارب (400) شخص بحسب الدراسات الأكثر اندفاعاً. يقدر عدد النساء الجهاديات بحوالي مئة وثمانين حالات من أصل مئة وإحدى وعشرين حالة تم التحري عنها (حول النساء) في فرنسا. يفسر فرهاد خسروخاور تنامي عدد النساء وسط الجماعات الجهادية بالانتماء إلى شكل من أشكال «ما بعد الحركة النسوية الارتدادية»، أي الانتماء إلى خطاب وإلى مخيال يرفض فكرة التحرر الفردي عند النساء، لصالح رفع قيمة دور المرأة وسط الجماعة التي تشكل فيها جهازاً أساسياً بفعل الدور الذي تلعبه بوصفها الأخت والأم والزوجة التي تؤطر معركة الرجال. راجع:

Farhad Khosrokhavar, «Le martyre djihadiste féminine, un post – féminisme régressif», the conversation, 2. Novembre 2016.

السوسيولوجية لهؤلاء الجهاديين الفرنسيين. أولاً: يتحدر غالبيتهم من عائلات إسلامية ومهاجرة (ينتمي هؤلاء إلى أجيال ولدت في فرنسا، أو نشأت فيها من الناحية الاجتماعية)، أي إن أهلهم أو أجدادهم قد تركوا شمال أفريقيا (الجزائر بالدرجة الأولى، ثم المغرب وأخيراً تونس) وأتوا إلى فرنسا. أما الجهاديون الذين قدموا من صحراء الساحل الإفريقية فهم أقلية، (والذين يتحدرون من أصول تركية يشكلون حالات شاذة). إن الوجه الغالب على الحركة الجهادية الفرنسية هو وجه يرتبط بشدة بالعالم العربي، ذلك أن ممثلي هذه الأيديولوجية يتميزون برابط عائلي (حتى لو كان متخيلاً) مع هذا الجزء من العالم. مع ذلك فإن فرنسا تتميز بجانب آخر مهم جداً، ذلك أن ما بين (25%) إلى (35%) من الفاعلين الجهاديين<sup>(10)</sup> إنما يتقاسمون مع أقرانهم المتحدرين من أسر مهاجرة مسلمة الانتماء إلى الأجيال نفسها مع أنهم قد ولدوا خارج المرجعية لهذه الديانة. بعبارة أخرى: لقد تحولوا إلى الإسلام واعتنقوا الإيمان الإسلامي بعد مسيرات مختلفة نسبياً ولكنها متشابهة على صعيد الانجذاب إلى أشكال أصولية ومتطرفة في هذا الانتماء. يتميز أعضاء هذه الفئات بميزة على جانب من الأهمية، ذلك أن فرنسا تتميز أيضاً هنا بنصيب مهم من هذه الوجوه وسط الفرق الجهادية مقارنةً بالعديد من البلدان (ففي بلجيكا نجد على سبيل المقارنة) ما بين (6%) إلى (8%) من الجهاديين الذين ولدوا خارج أسر مسلمة<sup>(11)</sup>.

بالانتماء إلى أوساط اجتماعية فقيرة اقتصادياً ومبعدة، يوفر هؤلاء الجهاديون (إن كانوا مسلمين بالتوارث أو بالتحول إلى الإسلام) الوجهين الأساسيين للجماعات في هذه الأيام.

مع ذلك فإننا نعاين منذ سنوات عدة العديد من القطيعات ذات الدلالة، والتي طرأت على المسيرات الاجتماعية التي تؤدي لخيار العمل الجهادي. وبالفعل، وسواءً

(10) Olivier Roy, Jihad and Death. The Global Appeal of Islamic State, Hurst, 2017.

(11) Farhad Khosrokhavar, David Benichou et Phillippe Migaux, Le jihadisme. Le comprendre pour mieux le combattre, Paris, Plon, 2015.

كان ذلك على صعيد جغرافي أو عائلي، فإن ثمة عدداً لا بأس به من وجوه المقاتلين باتت تأتي من أوساط تنتمي أكثر فأكثر إلى الطبقات الوسطى التي تقع خارج الفضاءات ما قبل المدنية (الضواحي) حيث يتركز منذ عشرات السنين وبطريقة خاصة في البؤر المهاجرة، والصعوبات الاجتماعية والأزمة السياسية بالمعنى المؤسساتي.

بعبارة أخرى: ومنذ بدء الأزمة السورية، راحت الحركة الجهادية تزداد تنوعاً على صعيد ثقافي وتتوسع من وجهة نظر جغرافية، وتتكثف من حيث البعد الاقتصادي بازدياد «انتماء الطبقات المتوسطة» إليها. وإذا كانت الغالبية من المحركين قد حافظت على وحدتها بموجب خط سير اجتماعي نابذ بشكل مسبق، أي بعبارة أخرى: مرادف لغياب الاندماج الاجتماعي والنفسي المعزز بانتقال إشكالي إلى سن الرشد أساسه الفقر الثقافي العائد لإرث الهجرة، فإن ما نشهده اليوم هو غلبة المشهد الجهادي الجزأ، والذي تعزز مكوناته الجديدة فهم ظاهرة الدوافع الأكثر فردية (إذ خف الارتباط بأصل اجتماعي صعب)، وهو مشهد يرتبط أكثر فأكثر بعوامل نفسية (التمرد على الوسط العائلي، والانجذاب إلى العنف المفرط كما هو لدى الدولة الإسلامية على سبيل المثال...) (12).

ولعل أكثر الحالات رمزية في هذا التطور الدلالي هي -دون شك- حالة الجهادي المتحول إلى الإسلام والذي يتحدّر من منطقة النورماندي. إنه ماكسيم هوشار (M. Hauchard) البالغ الثانية والعشرين من عمره حين انتقل إلى سورية لينضم إلى مجموعة الدولة الإسلامية، والذي اكتسب شهرة واسعة حين قطع رؤوس عدد من جنود النظام السوري، وحين سارع لتصوير ممارساته ونشرها على شبكات التواصل الاجتماعي (13).

(12) يلاحظ الباحث الفرنسي أوليفيه روا (Olivier Roy) أن نصف عدد الذين اعتنقوا الإسلام والذين تبينوا خطأً جهادياً في فرنسا، إنما يتحدرون من منطقتين في فرنسا: بريتانى والنورماندي، وهاتان منطقتان تتأثران كثيراً بإرث مسيحي يرفضونه لصالح التماهي مع أشكال أكثر عنفاً وتطرفاً في المعتد الإسلامي. إنه أولاً منطلق فردي وليس التزاماً جماعياً، فهذا ما تتميز به هذه الوجوه الخاصة. راجع: Olivier Roy, Jihad and Death: The Global Appeal of Islamic State, Hurst Publishers, 2017.

(13) بعد أن شبّ في قرية لا يزيد عدد سكانها عن (3000) نسمة، وبعد أن تربى وسط أسرة مسيحية، يروي والده أنه كان دائماً ضدّ «النظام المدرسي». قبل أن ينتمي إلى الطروحات الجهادية، ويلقب نفسه باسم أبو عبد الله الفرنسي، لم يكن له -على ما يظهر- أصدقاء مسلمون، ويبدو أن تحوله قد حصل بعد نشأة افتراضية على الإنترنت، ثم بعد إقامته لاحقاً في موريتانيا، حيث تأقلم مع الطروحات

إن الانتساب إلى الحركات الجهادية ليس جديداً، وفرنسا بالذات تشكل صورة عن البلد الذي حاز في ذلك سبقاً على صعيد أوروبي، ذلك أنه بالإمكان معاينة أول حالات التطرف (حتى لو استعملنا التعبير بشكل مفاير) وسط آثار الحرب التي جعلت النظام العسكري في الجزائر يواجه مجموعات إسلامية مسلحة حاولت محاربتة طيلة عقد التسعينيات، كما يتضح ذلك من مسيرة خالد كلكال بطل أحداث صيف عام 1995، والذي انتهى الأمر بمقتله بعد هربه لأسابيع عدة في وقت لاحق. مع ذلك فإن وجه المحاربين الحاليين يبدو أكثر تشرذماً من الناحية السوسيلوجية مع هذه النزعة الأقلوية التي تزداد نمواً، والتي تعتبر الأشخاص ومنذ البداية مبعدين لا عن المرجعية الإسلامية وحسب، بل لا علاقات صداقة لهم تربطهم مع مسلمين.

أخيراً، لا بد من التركيز على غياب التربية الدينية في علم اجتماع التزام متطرف وعنيف، حيث يقوم الفاعلون وبسهولة بارتداء بهرجة الإيمان وما هو مقدس. وبالفعل على الرغم من بعض الاستثناءات القوية، ومع أن الاندفاعات الجهادية تستلهم المرجعية الأصولية أو السلفية في غالب الأحيان<sup>(14)</sup>، (وهذه نظرة إحيائية في الإسلام وبموجبها يتأسس كل فهم سني لهذه الديانة على إعادة الحركات والأقوال والأفكار التي قال بها المسلمون الأوائل = السلف الصالح)، مع ذلك نقول: إن غالبية المقاتلين الفرنسيين قد وجدوا أنفسهم وسط حركات مثل الدولة الإسلامية، وجماعة النصرة، وفرقة أحرار الشام، دون أن يكون التزامهم هذا نتيجة تربية اجتماعية دينية معمقة، ودون الانتماء إلى مسجد خاص (على الرغم من بعض الحالات الشاذة كما هو الحال في مدينة (Lunel) في مقاطعة (Herault) في جنوب فرنسا).

يسهل لنا هذا البعد فهم الاستمرارية الأصولية – العنيفة بشكل نسبي (أقله على صعيد المسيرة السوسيلوجية). وإذا كان البعد التخليقي قد اصطبغ بقيم

المتطرفة. عام 2014 علمت عائلته وكذلك فرنسا بشكل نهائي بانتمائه الجديد حين نشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي فيديو لأعمال عدة تميزت بقطع الرؤوس تحت عنوان «أي مخالفة للكافرين». وبعد ثلاثة أيام على اعتداءات يناير (كانون الثاني) 2015 في باريس عُرد على موقعه على تويتر بالعبارات التالية: «يجب انتظار ما يحصل بدخول الجيش الإسلامي إلى فرنسا. وهذا أمر مستحق».

(14) Mohamed-Ali Adraoui, Du Golfe aux banlieues. Le salafisme mondialise, Paris, Presses universitaires de France, Proche-Orient, 2013 et Samir Amghar, Le salafisme d'aujourd'hui. Mouvements sectaires en Occident, Michalon, 2011.



وبمعايير تأخذ من الإسلام الأصولي النزعة والمتطرف<sup>(15)</sup>، فإن دراسة سيرة الحياة الشخصية للجهاديين توضح لنا الضعف الكامل في الاندماج بمؤسسات دينية، أو حتى بالتشكيلات السياسية المؤسساتية.

من هنا لا بدّ من طرح سؤالين لهما أولوية مطلقة: هل يشكل الالتزام الجهادي في فرنسا، من جهة أولى، ترابطاً مع أزمة حالات تسيّس تقليدية؟ وكيف لنا تفسير مدى ارتباط ظاهرة التطرف المعزز بالسلفية، في حين أن المنتمين لهذه المعركة المسلحة والأيدولوجية لا يمرون وسط هذه الجماعات الباحثة باستمرار عن النهج الأرثوذكسي- السني والتي تحدد ما هيتهما بوصفها كذلك؟

يستفاد من ذلك أن العمل الجهادي إنما يفهم في السياق الفرنسي بوصفه نفيّاً للممارسة السياسية المؤسساتية، الأمر الذي يعبر عن حذر لدى جزء من شبيبة هذا البلد من العمل الفردي والجماعي القائم في الإطار الدولتي- الوطني والكلاسيكي. مقاومة منهم للخطابات التي تنادي بالديمقراطية والدولة الجمهورية وحقوق الإنسان، والتي تشكّل صورة عن الأكاذيب والأوثان الخاطئة، يتميز الجهاديون الفرنسيون بمستوى رفيع من الأخلاقية التي يمكن اعتبارها سلوكاً بديلاً. تشكل الأهداف التي تبنيها مثل السعي لمساعدة السكان السنّة المضطهدين في الشرق الأوسط، أو أيضاً بناء مجتمع طوباوي يشكل العنصر الديني حجر الزاوية فيه، تشكل أمثلة على الارتباط بأشكال متطرفة من التمرد ومن التنظيم الاجتماعي في آن واحد. وبذلك، إذا كان القصد سياسياً طالما هو يتعلق بتصوير خاص للطريقة التي تدار بها العلاقات الاجتماعية بربطها بالمعيار الإسلامي الذي يفهم بطريقة معينة، فإن الجهاديين يتقاسمون- على الأقل- بعض التشابهات مع عدد من المتطوعين الذين انضوا- على سبيل المثال- في الصراع السوري، بدءاً من تعرية الأنظمة العربية، وضرورة إظهار ردّة فعل على جرائمها والرغبة باستبدال نظام سياسي بنظام آخر.

(15) Jean-Marie Donegani, La liberté de choisir. Pluralisme religieux et pluralisme politique dans le catholicisme français contemporain, Paris, Presses de la FNSP, 1993.

وإذا أمكن إدراج الجهاديين في سيرورة تطرف معرّف وسلوكي<sup>(16)</sup>، فإن قسماً من دوافعهم يظل مع ذلك أخلاقياً بل إنسانياً<sup>(17)</sup>، مع أن الحلول التي تقدمها السياسة (بالمعنى المؤسساتي للكلمة) تظل جميعها فاقدة للشرعية وتصبح هي نفسها موضوع صراع لا هوادة فيه.

أما السؤال الثاني فيؤكد الحدس الذي يعتبر الشأن الديني بموجبه - غالب الأحيان - اللغة التي بها تصاغ وتدرج الشهوة للعنف الموجود بشكل مسبق.

ثم إن القوانين المتواترة عن السلفية المعاصرة (الفصل الكامل بين الطاهر والمدنّس، العنف الرمزي الذي يوضع مكان «النزعة الانحرافية»...)، ستجد نفسها وسط العمل الجهادي دون أن يكون القائلون بها قد تلقوا تنشئة اجتماعية وسط جماعاتهم (حيث إداة الإرهاب والرغبة بقلب الأنظمة هي من الشعارات المكتسبة عامة، وهذا ما يستوجب عدااء الجهاديين)، إن هذه الظاهرة تعزز فرضية كون التطرف الكامن في بعض أشكال الحركة الأصولية هو الذي يكسب السبق. وبالفعل حتى لو أمكن تفعيل المخيال السلفي من جانب القائمين على الجهاد المسلح، فإنه لا بد لنا أن نلاحظ أن وجوده قبل الانتقال إلى الحركة الجهادية هو أبعد ما يكون تركيزاً على احترام الإيعازات الدينية.

فالإخوة كواشي الذين قاموا بالاعتداء على صحيفة «شارلي إيبدو» في يناير (كانون الثاني) 2015، أو سيد أحمد غلام الذي خطط للاعتداء على كنائس عدة في باريس وفي فلجوف في السنة نفسها، إنما يتميزون بمستوى ضعيف من الممارسة بالتوازي مع السعي إلى الفداء الأخلاقي والاجتماعي الذي يعتبر أمراً يتشارك فيه كل الجهاديين الفرنسيين، الذين يعتبرون أن العمل العنيف سيؤدي إلى العفو عن ماضيهم. وإذا ترتب علينا بذلك أن نذكر عنصراً مشتركاً، فهذا لن يكون إلا

(16) Farhad Khosrokhavar, Radicalisation, Paris, Maison des sciences de l'homme, interventions, 2014.

(17) Faisal Devji, The Terrorist in Search of Humanity. Militant Islam and Global Politics, Oxford University Press.

الماضي الإجرامي لأكثر من نصف عدد هؤلاء الجهاديين، حيث تكون نتائج استعمال السلاح والأعمال التي يقوم بها الجانحون حاسمة في كل مرة يكون الهدف الإرهابي (على الأرض الفرنسية) والنضالي (بالنسبة لمن ينجح منهم بالوصول إلى مسرح الصراع، سواءً كان في سوريا أو العراق) بديلاً عن الدوافع العلمانية الأكثر تقليدية، (إنه إغراء الكسب...).

بذلك نجد شكلاً خاصاً من الخصوصية الفرنسية ( وربما الفرنسية-البلجيكية) في المشهد الغربي يحرص على إعادة توجيه ماض إجرامي، حيث سيؤدي التطرف باتجاه حالة جهادية لتغيير بعده وأهداف تخيله وشبكاته. من هنا تمثل مجزرة «شارلي إيبدو» مع بداية عام 2015 في العاصمة الفرنسية حالة مدرسة قائمة بذاتها، ذلك أنها تستند بوضوح إلى علم اجتماع «العنف أو التحطيم» أو علم اجتماع «الانعطاف»، ذلك أن الإخوة كواشي قد أعادوا بالضبط إنتاج الممارسات الإجرامية التي يمكن ملاحظتها بشكل عام حين تقرر مجموعة جانحة السطو على مصرف، أو على أي هدف يمكن للعدوان فيه أن يقدم ربحاً ملموساً (أموال، أو أرباح مادية...). الوصول بالسيارة والهرب فيها، تحضير العملية مسبقاً، كما يمكننا أن نلاحظ التصميم على العمل تحديداً في يوم اجتماع إدارة تحرير الجريدة الساخرة، حين يكون عناصر الجريدة كافة موجودين في مكاتبهم، ثم إن الوقت القليل المتبقي في مسرح العملية، كلها عوامل جعلنا نفكر بعلم اجتماع التسديدات التي تميز جوانب كاملة من الإجرام في فرنسا، بل في أوروبا منذ عشرات السنين. وإذا كانت القوانين في الحالة التي نحن بصدها قد حرفت لتدرج حادثة القتل الجهادية ضمن التواصل الإجرائي للجريمة المنظمة في فرنسا، فإن مثل هذه الظاهرة إنما تبرهن بذلك على التواصلات السوسولوجية الواضحة والبنوية، بين مسارات المنحرفين والمهمة الجهادية.

## احتواء عودة الجهاديين الفرنسيين بين الآمال والمخاوف

لقد رأينا أنه يجب فهم إشكالية العمل الجهادي باعتباره واقعة اجتماعية كلية، بحيث تسمح الحثثيات والتشعبات والحلول في الواقع، بفهم كلية العمل الوظيفي والمبادئ التي يستند إليها المجتمع الفرنسي. هكذا تتضمن المواضيع المثارة بصدد موضوع تفسير هذه الظاهرة إلى جانب الحلول الممكنة التي يجب استدراجها بهدف منعها كلية قطاعات القرار والسياسات العامة، بالتوازي مع تأمل يذهب حتى إلى أسس الجمهورية ومثلها بالذات. وإذا انطلقنا من القول: إن هذه هي - إلى حد ما - الحقول التي تكون المجتمع الفرنسي، التي يجب أخذها بالاعتبار، فإنه يبدو لنا أنه بالإمكان الإبقاء على المساحات الزمنية الثلاث، حتى نستطيع تفسير إشكالية عودة الجهاديين الفرنسيين إلى بلادهم.

أولاً زمن العودة بكل معنى الكلمة، والذي يتوافق مع الإشكاليات التي تفرضها عودة المحاربين الذين ذهبوا (إلى سوريا خاصة) إلى الوطن، كما يتوافق ذلك مع التحديات التي تطرح بوجود أشخاص أقاموا لأشهر عدة - إن لم نقل لسنوات - وسط حركات جهادية واسعة، تعمل على بناء نظام اجتماعي، والعودة للعمل بموجبه في فرنسا. كما لا بدّ تالياً من طرح إشكالية النظر في السياسة الأفضل، التي يجب تبنيها بالنسبة للمقاتلين الفرنسيين الذين ما زالوا أيضاً حيث هم، حيث إن انتماءهم لهذه القوى القتالية يطرح مسائل من نوعية خاصة. لا بدّ أخيراً من طرح مسألة الاحتراز من التطرف بطريقة تمنع الذهاب إلى مسرح العمليات والنقاش حول نموذج مجتمع لا ديني يتحدث عن الدعوات الجهادية.

تتخذ إدارة تنظيم الرجوع من سوريا شكلين أساسيين: شكل سياسة تقضي على التطرف، من جهة أولى، بفضل خلق بني خاصة، الهدف منها الإخلال بشروط المظاهر الجانبية لأشخاص اختاروا القيام بعمل جهادي. ثم لا بدّ من رقابة صارمة للفرنسيين المراقبين في إقامة علاقات لهم مع الحركات المعنية من جهة ثانية، الأمر

الذي يستوجب بالتحديد فتح باب لنقاشات قانونية وأمنية واسعة، لنرى إلى أي مدى يمكن الذهاب معهم في الإجراءات الاستثنائية التي يمكن الأخذ بها. فيما يتعلق بسياسات التخلص من التطرف، يبدو أن مجمل الأعمال التي تم الأخذ بها بهدف إنقاذ الجهاديين الفرنسيين، إذا ما رجعوا، من الخطابات والأطروحات التي دفعت بهم للانضمام إلى المنظمات المتطرفة والعنيفة لم توصل إلا إلى القليل من النتائج الواضحة أو العينية، بل إن بعض المسؤولين يتحدثون عن فشل ذريع كما يشير إلى ذلك أعضاء من مجالس النواب والشيوخ الذين كلفوا بتقويم هذا الجانب الجديد من السياسات العامة<sup>(18)</sup>.

يدور محور الإقلاع عن التطرف الخاص ومنذ عام 2014 على خلق جمعيات ومراكز وقائية تكلف لا بمنع الأشخاص أصحاب الميول للقبول بالتطرف الجهادي بالابتعاد عن الفضاءات التي تثير حساسية والمتعاطفة مع هذه الطروحات وحسب، (شبكات التواصل، التعارف بين مجموعات مماثلة...)، بل لا بد أيضاً من متابعة نفسية للفرنسيين العائدين من العراق وسوريا؛ بهدف جعلهم يعون ما اقترفوا من أخطاء. هكذا قام مركز الرعاية للانحرافات الطائفية ذات الصلة بالإسلام والذي أسسته الأنثروبولوجية الفرنسية دنيا بوزار (Dounia Bouzar) عام 2014، والمرتبطة بالهيئات الرسمية للمكافحة ضد التجنيد الطائفي (Miviludes CIPD...)، وبرعاية وزارة الداخلية بوصفها فريقاً متحركاً للتدخل لمنع التجنيد على الأراضي الفرنسية كافة، قام هذا المركز بتتبع العديد من الأشخاص العائدين من الشرق الأوسط، أو الذين خططوا للذهاب إلى هناك بهدف الالتحاق بالحركة الجهادية دون التمكن من البرهان على أن الممارسات المتبعة قد أثمرت أثراً إيجابياً يتناول عدد الأشخاص المعنيين بالحركة الجهادية، أو يتعلق بما عندهم

(18) ظهرت كلمة (Deradicalisation) (نزع التطرف، أو منعه). عملياً مع بداية عام 2010 ضمن خطابات المسؤولين السياسيين، ليؤكدوا بذلك وبطريقة واعية أن مقاربتهم للموضوع كانت مقاربة عبادية، وهي صدى لفيروس حالة التطرف التي يجب سحبها من أذهان الأشخاص الذين يأخذون الجهاد سبيلاً لهم. باعتبار ذلك ترياقاً للتطرف، تصر فكرة وقف التطرف في التجربة الفرنسية على مقدمات أو مسلمات من علم النفس، حيث يعتقد أن الحساسية لنوع من المخيال للعنف هو ظاهرة مرضية، ولا علاقة لذلك بالاختيار السياسي. وبالاستناد إلى شركات الأدوية التي تعطي مضادات للسموم، راحت الأفكار الداعية لوقف التطرف تستعيد الإجراءات نفسها (أرقام الاستقبال، حملات تحسيس، أخذ النفقة على عاتق شخصي).

من دوافع نحو هذا التوجه. ولعل أبرز الحالات التي تم تعقبها هي حالة الشابة ليا (وهذا الاسم مستعار) دون شك، والتي تم متابعتها من قبل المركز المشار إليه، ثم تمّ بعد ذلك تقديمها باعتبارها الحالة الأكثر نجاحاً في التخلص من التطرف، وذلك بعد أن قضت في هذا المركز فترة امتدت من عام 2014 إلى عام 2016، إلا أنه تمّ القبض عليها بعد ذلك وسجنها في يناير (كانون الثاني) 2016، لمعاودتها الارتباط بالمجموعات الجهادية. ثمة بنى أخرى مثل بيت الرعاية للعائلات وخصوصاً منها مراكز التخلص من التطرف التابعة للدولة، والتي فتحت أول أبوابها في سبتمبر (أيلول) 2016 في بومون - أون - فيرون - (Beaumont en Véron)، وهي مراكز استقبلت عشرات الأشخاص الذين كان محيطهم محاطاً باتباع خطة سير إشكالية (لم يكن هؤلاء الأشخاص قد ذهبوا إلى سوريا بعد، لكنهم كانوا يزمعون ذلك)، أما هدف هذه المراكز فكان إعادة تأهيلهم اجتماعياً من خلال الانضباط والاندماج الاجتماعي (مثل إيجاد عمل أو وظيفة لهم...). وفي فبراير (شباط) 2017، صدر تقرير مرحلي بعناية النائبين إستير بنباسا (E. Benbassa) وكاترين ترونديلا (K. Troendlé) <sup>(19)</sup> يظهر فشل برامج نزع التطرف، هذا إلى جانب «تخوف الحكومة» لاتخاذ إجراءات طارئة (حالة الطوارئ)، بهدف تطمين الرأي العام، إلا أن التقرير أوصى بالاقتراب من الجامعيين بهدف فهم أفضل لهذه الظاهرة. مع أن التقرير انتهى بالقول: إنه «لا يمكن توخي الوصول إلى أعجوبة».

أما البعد الثاني من أبعاد إدارة العائدين من مسرح العمل الجهادي، فكانت له مندرجاته القانونية، وبشكل خاص أنه بعد يقوم على الربط بأهداف دولة الحق في فرنسا، ذلك أنه لا بد من فهم الجهاديين والحكم عليهم بعد عودتهم، وعلى الذين قاموا بأعمال قتل إرهابية من زاوية نقاط التلاقي المباشرة على مستوى الحريات في المجتمع، وعلى مستوى تعريف الأشخاص الذين يوصفون بالخطورة وكيفية التعامل معهم <sup>(20)</sup>. وإذا كان رئيس الحكومة -آنذاك- مانويل فالس، قد أعلن بعد حوادث

(19) Missions d'information, Sénat;  
[https:// www.senat.fr/commission/mission/index.html](https://www.senat.fr/commission/mission/index.html)

(20) يستند النظام القضائي الفرنسي على وضع إدارات معلومات واستدعاء أشخاص يشبهه بقيامهم بأعمال إرهابية على سبيل المثال.

القتل في نوفمبر (تشرين الثاني) 2015 أن البلاد لن تقوم بسنّ قوانين جديدة عند وقوع كل أزمة إرهابية<sup>(21)</sup>، فإن بعض اقتراحات الخطط التشريعية قد قضت بإعلان حالة الطوارئ بهدف استباق حالات قتل أخرى والحكم على الفاعلين لها. هذا ما تجلّى في حالة منع الدخول إلى الأراضي الفرنسية والمتعلق بأشخاص «يشكلون تهديداً فعلياً، وشيكاً وخطيراً»، وهذا ما يتناول الجانب تبعاً للمادة الثانية من قانون محاربة الإرهاب الصادر في نوفمبر (تشرين الثاني) 2014، والذي لم يكن أحد يتمنى أن يوسع نطاق هذه المادة لتشمل أصحاب الجنسية الفرنسية، هذا بالرغم من منع مثل هذه الممارسات كما جرى تأكيده في المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية حول حقوق الإنسان. الأمر الذي أدى إلى تأجيج النقاش بين الحكومة الاشتراكية -آنذاك- ومعارضة اليمين واليمين المتطرف.

وإذا كان البحث قد تناول أمثلة أخرى تجدر الإشارة إليها، مثل إمكان إسقاط حق الجنسية عن الجهادي الفرنسي إذا ما اقترف محاولة قتل تستهدف بلده، الأمر الذي يستوجب تعديل المادة (25) من القانون المدني، الذي يحدد حالات حجب الجنسية بالنسبة لحاملي جنسية مزدوجة. يظهر من مجمل هذه النقاشات الانقسام بين مؤيدي استمرارية الإجراءات القانونية في الصراع مع الإرهاب والتطرف، وبين الناس الذين يفكرون بعقلية البحث عن استثناءات. هؤلاء، أو هذا القسم الأخير من الناس هم الذين أبدوا استعدادهم لتوسيع الإجراءات حتى لو بدت مناهضة للدستور، إلا أن الهدف منها هو تقليص مخاطر أفعال الإرهابيين وعودة الجهاديين الفرنسيين إلى بلدهم.

(إدبارت أمن الدولة). تتراوح الإدبارة في تقسيماتها بين (S1) و(S16). والترقيمات هذه لا تتناسب ودرجة الخطورة عند الشخص المعني، بل مع نمط الأعمال التي يمكن أن يقوم بها الفاعل بالنسبة إلى قوى النظام التي عليها معالجة هذا الشخص. عام 2015 تم إحصاء (850) مقاتلاً عادوا من سوريا والعراق ووضعت لهم الإدبارة (S)، منهم (140) مقاتلاً أقاموا في فرنسا، أو ما زالوا مقيمين فيها.

(21) Helene Bekmezian: Terrorisme: L'Etat de droit au cœur de la polémique» Le Monde 28 juillet 2016.

## الجهاديون في سوريا والعراق.. أي نمط من الحروب يخوضون؟

يتناول النقاش بشأن المقاتلين الموجودين في مسارح العمليات الأساسية، لا سيما الحركات التي ترتبط بالدولة الإسلامية، والذين يصرحون علناً بضرورة الصراع العنيف ضد فرنسا، يتناول عنصرين أساسيين: أولاً: ما هي الصفة العسكرية والسياسية لحالة العداء التي تخاض؟ ثانياً: كيف يمكن الخوض في إطار هذا الصراع الذي تقوم إحدى خصائصه المهمة على وجود بعض الوطنيين في أرض العدو؟

إن تحديد حالة الصراع التي توجد فيها فرنسا منذ عام 2015، تستوجب -إلى حد بعيد- تحديد شروط التوجه، والمضمون، والحدود التي على السياسة الخارجية لفرنسا اتخاذها، منذ بدأت الدولة الإسلامية اعتبار فرنسا واحدة من الأهداف المفضلة لديها. يستنتج من ذلك أن المسؤولين الفرنسيين قد توجب عليهم منذ عام 2015 الإجابة عن الإشكالية الداخلية والخارجية في آن واحد، والتي طرحها وجود جهاديين يتحدرون من فرنسا، ذلك بدءاً من الرئيس السابق فرنسوا هولاند بعد الأعمال الأشد ضراوة التي اقترفت على التراب الوطني. وفي إجابتهم عن ذلك كان لا بد من التمييز بين حرب تخاض وقد التزم بها البلد في الشرق الأوسط، بهدف القضاء على جماعة الدولة الإسلامية، وبين الصراع ضد الإرهابيين الجهاديين على المستوى المحلي.

وإذا صعب إنكار الترابطات بين هذين الصعيدين، فإن عبارة «حرب» هي العبارة المستخدمة من جانب الآلة العسكرية الفرنسية ضد أهداف مجموعة داعش<sup>(22)</sup>، وليس ضد كل المعارضين في الأزمة السورية- العراقية الذين يقولون

(22) «داعش» هي الاختصار العربي للدولة الإسلامية في العراق والشام. إلا أنه تجدر الإشارة إلى القرار المتخذ على أعلى مستويات الدولة الفرنسية (الرئاسة، رئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية)، على الأخذ باسم «داعش» في الإشارة إلى الجماعة الجهادية التي تستهدف فرنسا، وليس الدولة الإسلامية، وذلك بهدف رفض الزعم بأن اسم الدولة الإسلامية إنما يجسد بنية دولية تستمد مشروعيتها من المرجعية الإسلامية.



بالجهاد. على الصعيد الداخلي، كان لمثل هذه النظرة نتائج أساسية أمنية، مثل إيجاد (5000) وظيفة إضافية في أجهزة البوليس وإيجاد (2500) في جهاز القضاء، إذا أخذ بالاعتبار أنه لا بدّ من إعطاء أفضلية لإجراءات المعلومات والحذر والتفهم في الصراع ضدّ الحركة الجهادية. وعلى الصعيد الخطابي يتحدث فرنسوا هولاند عن وجوب اتخاذ كل الإجراءات الضرورية بهدف القتال ضدّ «إرهاب الحرب»، معيداً إلى الأذهان أن فرنسا هي في حالة «حرب ضدّ الإرهاب الجهادي الذي يهدد العالم كله»<sup>(23)</sup>. يستنتج من ذلك أن الفرنسيين، بدءاً من الذين انضموا إلى الدولة الإسلامية، رجالاً أو نساءً، هم بمثابة مقاتلين، لكنهم لا ينتمون إلى جيش محددة هويته، وهذا ما يشكل مفارقة ثقافية وقانونية مقارنة بالخطاب الذي أشير إليه، لكن ذلك يسمح بتجاوز الإجراءات الشرعية العالمية في حالات شن الحروب، باعتبار أن بإمكان فرنسا أن تتصرف دون مراعاة أو احترام بعض قواعد معاهدة جنيف التي تحدد حدود استعمال القوة، إلى جانب واجبات الجهات المتداخلة في الصراع، الواحدة منها تجاه الأخرى.

وهكذا نجد أن هذه الحرب لا تظهر استجابة كاملة لمنطق يتغير بحدّة، حين يتعلق الأمر بالجهاديين الفرنسيين. إن الخشية من عودة هؤلاء الجهاديين إلى البلد، هذا إلى جانب استعادة التجنيد لصالح الدولة الإسلامية (أو لصالح مجموعات عسكرية أخرى متورطة في الصراع السوري - العراقي) حيث الدعاية ضدّ الغرب، وخصوصاً ضدّ فرنسا هي أقوى من أي وقت آخر، مع الأخذ بالاعتبار أن انخفاض عدد المقاتلين في الشرق الأوسط قد يعني زيادتهم في الموطن الأصلي<sup>(24)</sup>، إن ذلك كله قد يدفع نحو القضاء على الفرق الفرنسية المقاتلة من أجل الحركات الجهادية. إن المعركة التي تخاض حالياً في الموصل، هي معركة تخاض من الجانب الفرنسي، ولكن بغية القضاء على الخارجين من فرنسا، والذين باتوا من عناصر الدولة الإسلامية،

(23) من خطاب أمام البرلمان في 18 نوفمبر (تشرين الثاني) 2015.

(24) إن الصعوبات التي تظهر في هذه الأيام، ومنها الصعوبات في الانتقال إلى الشرق والمضايقات الجغرافية التي تواجه الدولة الإسلامية ولا سيما في السنوات القادمة، قد جعلت قادة هذه الدولة يشجعون الجهاديين الأوروبيين على عدم الذهاب إلى أرض «الخلافة» بل التركيز على «أعداء الإسلام» كل في بلده، والقيام على خلق صراعات تؤدي إلى قسمة السكان إلى فريقين، وحث المسلمين على المدى الطويل على خيار الالتحاق بالدولة الإسلامية، بهدف إحداث صراع لا يتقطع وأكثر عنفاً.

وذلك حصراً من خلال التعاون مع قوى الحكومة العراقية.

ولتحقيق ذلك تستخدم فرنسا طائرات مراقبة من دون طيار، وتتدخل في التقاط المحادثات عبر الراديو، الأمر الذي أَمَّن للجيش الفرنسي والعراقي لائحة بالمقاتلين لا تتناول الفرنسيين وحسب، بل والناطقين باللغة الفرنسية، والذين يصار للبحث عن كيفية تصفيتهم. وإذا كانت وزارة الخارجية قد نفت بوضوح هذه الوقائع مؤكدة أنها تقوم بأعمالها مع مراعاة كلية «للقانون الدولي»، فإن الصورة القضائية المهترزة المحيطة بتحديد المقاتلين الأمميين العاملين لصالح الدولة الإسلامية قد أتاحت بطريقة لا لبس فيها الإفادة من عدم الوضوح المتعلق باستخدام لغة حرب، حيث إن القائمين بهذه الحروب لا يدخلون في المقولات الكلاسيكية للصراع بين دول محددة هوياتها.

## استباق الالتحاق بالحركة الجهادية

إلى جانب إدارة التردد في مسارح الصراع حيث تتورط الحركات الجهادية، وإلى جانب عودة المقاتلين إلى فرنسا، يطرح السؤال أيضاً حول إشكالية الكفاح ضد الالتزام الراديكالي على المدى الطويل. يتناول هذا البعد بالتحديد مسألة العلاقة بالإسلام، وبشكل خاص عوامل انبثاق أخلاق عنفية من صلب هذه الديانة. وإذا كانت مسيرة حياة الجهاديين الفرنسيين تبرز - غالب الأحيان - غياباً للتربية الدينية، فإن الاستعدادات لتقبل تصور عنفي لما هو ديني وسط فئة من الشبيبة الفرنسية المسلمة (دون أن ننسى الفئة من الأشخاص الذين اعتنقوا الإسلام، دون أن يكون لهم ارتباط مسبق بهذا الدين) تستدعي داخل هذا الدين وداخل دوره المتبلور حالياً وجود أحقاد وضاغائن أيديولوجية.

يمثل شغل فرنسا الرتبة الأولى في العالم الغربي لما فيها من أعداد مقاتلين ذهبوا إلى مناطق الحرب التي تتورط فيها المجموعات الجهادية<sup>(25)</sup>، يمثل ذلك

(25) هذا دون أن ننسى الأشخاص الذين اختاروا الالتحاق بهذه المناطق، لا لأجل التحارب بل لأنهم يقولون باهتمامهم بمشروع الدولة المقترح، وهم لذلك يحققون «هجرة» غير قتالية من مجتمع «كافر» إلى بلد يمكن أن يشكل صدى لشكل ديني طوباوي.

موضوع نقاش مكثفاً حول فشل أنموذج المجتمع الذي أتاح وجود مثل هذه الظاهرة. إن المناصرين لقراءة أيديولوجية -بادئ الأمر- تتناول الارتباط بالطروحات المتطرفة التي تعلنها هذه الحركات، يبرزون بشكل أولي وجود تطرف في بعض أشكال التماهي مع الإسلام، وهذا ما يندرج في إطار تحليلات الباحث الفرنسي جيل كيبيل ( Gilles Kepel ) الذي يعتبر أن الأرضية السلفية تقدم «الخلفية الثقافية للحركة الجهادية»<sup>(26)</sup>، وهو يرى أن ذلك يشكل من هذه الناحية الغرض الأولي الذي يجب أن تركز عليه السلطات العامة. وبالمقابل، نجد جامعياً آخر، مثل أولفيه روي يدافع عن فكرة أسلمة النزعة التطرفية، وهو يعني بذلك الإشارة، ولكن بلغة دينية، لنوع من الخصومة ولشعور بالتمرد موجودين بشكل مسبق من جيل إلى جيل<sup>(27)</sup>. وإذا كان ثمة صعوبة في التحديد الدقيق لأسبقية الاعتبارات الدينية أو الاجتماعية، فبالإمكان مع ذلك أن نلاحظ أن المظاهر السوسيولوجية التي يستحضرها المخيال الجهادي هي مظاهر تقارب بالبعد المتوارث. وبالفعل، إذا سلمنا سلفاً بتطرف الإسلام، فلا بد من الاعتراف بأن فرقا كاملة من الجماعات الإسلامية في فرنسا، وفي الغرب عامة، بل في كل العالم الإسلامي ستظل تصم الآذان عن شرعنة العنف، وعن تقييم الفتنة الشاملة باسم الإسلام، وهذا ما يعتبر عناصر مفصلية في الحركات الجهادية، الأمر الذي يسمح بالافتراض بأن قبول مثل هذا المنحى التطرفي، إنما يتعلق بقوة بالكبت الذي نلاحظه وسط فئة لا يمكن تجاهلها وسط الشبيبة الإسلامية المعاصرة<sup>(28)</sup>.

ثم إن بعض المفكرين قد أشاروا إلى صلابة العلمانية الفرنسية بوصفها قوة تمنع التثاقف، معتبرين ذلك سبباً من الأسباب التي تسهم بها فرنسا في إنتاج العديد من الاستعدادات ليصبح المرء جهادياً وهو في عز شبابه<sup>(29)</sup>. إن وجود نفي مضمحل لثقافات الأصل إلى جانب التخلي عن الانتماءات الدينية وسط الفضاء العام، إن

(26) Gilles Kepel, Terror in France: The Rise of jihad in the west, Princeton University Press, 2017.

(27) Olivier Roy, Jihad and Death.

(28) إن الذين اعتنقوا الإسلام إنما يجسدون شكلاً من الشرعنة التي لا شك فيها بأطروحة أسلمة التطرف، ذلك أن هؤلاء وحين يقررون اعتناق الدين الإسلامي، إنما يقومون أولاً وقبل أي شيء آخر بالاقتراب من التطورات الجهادية، لا من أي تفسيرات أخرى للإسلام.

(29) William McCants et Christopher Meserole, «The French Connection, Explaining Sunni Militancy Around the world», Foreign Affairs, 24 Mars 2016.

ذلك قد أصبح موضوع تأمل من الدرجة الأولى، بمعنى أن العلمانية الفرنسية تولد الفوضى التي تؤمن ازدهار الالتزام الجهادي، كما يعتقد مفكرون آخرون، وخلافاً لما قيل آنفاً، إن العلمانية وكونها قيمة أساسية في الميثاق السياسي الجمهوري، فإنه من الطبيعي أن يكون رد الفعل الجهادي (الموجه ضد ما يفترض أن يكون مداناً من جانب الإسلام مثل الديمقراطية، والحرية وحقوق الإنسان أيضاً) أن يكون كثيفاً وأن يجعل من فرنسا عدواً للإسلام.

إن الحلول المقترحة سواء تمّ التركيز على الصراع الأيديولوجي، أو على العوامل السوسيولوجية التي قد توصل إلى القيام بمهام جهادية وإلى الالتزام المتطرف بشكل عام، إن هذه الحلول تتراوح بين إصلاح الإسلام وإعادة تنقيح الخطاب الديني أكثر فأكثر باتجاه الولاء لمبادئ جمهورية، التي بإمكانها وحدها أن تعصم من القراءات الأصولية التي تعتبر أرض الجهاديين الخصبة، هذا إلى جانب تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدى من هم الهدف الأساسي من الخطاب الجهادي، ونعني بهم الشباب من المسلمين.

إننا نلاحظ خط الانغلاق نفسه بخصوص السياسات الخارجية عند بعض الدول، وفرنسا على رأسها، حيث نجد لها دوراً ضئيلاً، أو هي سياسات لا تركز على ظهور مثل هذه الأيديولوجيا. إن الروابط مع بعض الملكيات في بلدان الخليج، إلى جانب التفكير المتعلق بمكانة السكان السنّة في الشرق الأوسط، بهدف الحماية منذ سقوط بعض الدول التي باتت تلعب الورقة الطائفية (سوريا، العراق...)، هذه كلها عناصر تخضع للنقاش بهدف تفسير التعاطف مع الحركات الجهادية التي تؤثر على بعض المسلمين الأوروبيين بهدف التضامن الديني العابر للأمم.

## الخاتمة

هكذا يبدو لنا أن الحركة الجهادية الفرنسية هي حركة تتميز عن سائر التجارب القومية الأوروبية والغربية في الراديكالية، من حيث إمداد تطرفها باستعدادات اجتماعية وثقافية مهمة وموجودة أصلاً في أوساط الأجيال الشابة عند

المسلمين الفرنسيين، حيث نجد أن قسماً مهماً من هذه الأجيال قد فتن دون انقطاع بهذا المخيال الأخرى والحاد عند بعض المجموعات الجهادية، وعلى رأسها الدولة الإسلامية. ودون الإشارة بالضرورة إلى خصوصية فرنسية لا يمكن تجاوزها (والتي يصعب الدفاع عنها، ذلك أن هذا البلد يؤوي الجماعات الإسلامية الأساسية في أوروبا الغربية، الأمر الذي يجعل من وجود الفرنسيين وسط هذه الحركات وجوداً نسبياً)، فإنه لا بد لنا أن نلاحظ أن الحركات الجهادية تجد في هذا البلد أرضاً خصبة، لا سيما وسط الشباب المسلم المقاوم للخطابات المسيطرة، حيث يشكل ضعف أو انعدام الاندماج الاجتماعي والنفسي بنية عداوات مسبقة أكيدة، وسيتكفل التطرف الديني بتوجيه ذلك نحو نمط من العنف لم تتحدد معالمه بدقة. إن تصاعد تمثيلية بعض الوجوه (من المراهقين، وبعد بلوغ سن المراهقة، ومن البالغين الشباب أصحاب الإرث الإسلامي الذين تلقوا تربية إسلامية ضعيفة، والذين يتغذون بحقد دفين تجاه مكان مجتمع متشيع)، إن هذا سيوصل إلى التفكير الواسع بانبثاق علاقة صدامية ولدت وتعززت منذ عقود عدة بين الطرفين (ومنه تظهر هذه الوجوه) والمركز (حيث المؤسسات ووسائل الإعلام التقليدية...)، حيث نجد أن لواحد من نقاط التلاقي الأساسية ميلاً لتشكيل أخلاقية التطرف، حيث يترجم الوجه الديني، لا سيما الجهادي منه وأكثر من أي وقت مضى جانب «وكالة = Agency» مثل ما نجده في الاستراتيجيات الباحثة عن الهوية وفي ظواهر الالتزام العنيف. فهل يجوز لنا -على سبيل المثال- التساؤل بشأن واقعة المرجعية الإسلامية، كونها الأكثر تناولاً وهي التي تشكل الموضوع الأشد حذراً، أن تكون هذه الأخيرة موضوع التقييم الفعلي من جانب الفاعلين الذين هم على قطيعة مع الترسيم الأرضي، الأسري أو السياسي.

كذلك يتضح من تحليل الحالة الفرنسية أن حقل التطرف قد بات يعرف ومنذ نشوب القتال السوري تغيرات مهمة. فالمهمة الجهادية باتت عرضة للانقسام والتذمر. إذ إن الفاعلين الذين ذهبوا إلى هناك لم تعد تجذبهم أيديولوجيا محددة واضحة البنى (الخلافة، والطوباوية الأخرى) في حالة الدولة الإسلامية على سبيل المثال). إنهم لا يندرجون في إطار أخلاقية عنيفة، بل هم أشخاص تتقنوا على الحياة

الجهادية وهم يقللون من علاقاتهم الاجتماعية. وإذا كانت الوجوه التي انجذبت إلى هذا النوع من الإسلام المتطرف على هذه الشدة من التنوع (على الرغم من بقاء عوامل ثقيلة، مثل الفقر، والابتعاد عن الأرض والانتماء إلى أجيال سابقة) فذلك يعود إلى الرسوخ الثقافي للفكرة الجهادية. وحده البعد الأيديولوجي ذو البعد الكوني، حيث تكون الطاقات موجهة نحو نشر العنف والبحث عن حالة حرب دائمة (ما يتيح إعادة نشر كل أشكال الغطرسة الخاصة بالأجيال المعاصرة نحو معنى ديني عابر للأمم وثوري)، إن الحركة الجهادية تعبر بذلك وبشكل جيد عن شكل من الثورة<sup>(30)</sup>، يمكن استشعار نتائجه طالما أن هذا المخيال يمارس شكلاً من أشكال التفوق الرمزي في حقل المطالب المحلية، القومية والعالمية الآيلة إلى التطرف.

أخيراً ومن وجهة نظر سياسية، لقد باتت إشكالية التطرف لدى بعض الشباب الفرنسي انطلاقاً من مخيال جهادي، ودون أدنى ريب إحدى الأولويات الأكثر أهمية. وإذا كان الرهان الأمني شديد الوضوح، فإن هذا السؤال إنما يتميز أيضاً بمجمل الشروحات المقدمة بهدف فهم أسباب التماهي مع أطروحة يبدو أنها تخالف من كل الجوانب ما يشكل الأخلاقية الجمهورية التي تسود في فرنسا. إن الأزمة المفاجئة التي عبرت بعد أحداث القتل في يناير (كانون الثاني)، ثم في أكتوبر (تشرين الأول) 2015، قد جعلت التطرف يفرض نفسه بوصفه رهاناً سياسياً كبيراً لم تعرف حتى اليوم جوانبه على ما يتضح من النقاشات الحادة التي تأتت عن هذا الشكل وعن هذا المستوى من العنف. وإذا كانت النقاشات قد تعددت وأخذت بعداً جدياً أكثر منه علمياً، فهي لا تتوانى عن إثارة أصداء تساؤلات تتناول العمق والأمور الاعتراضية الأخرى، (مثل دور الأيديولوجيا الدينية، وزن أو ثقل السياسة الخارجية التي تتبعها فرنسا، تأثير التحولات السوسيواقتصادية...)، إلا أن خط الانحدار الأقوى إنما يتمثل -على ما يبدو- فيما يرسم بالنسبة للسنين القادمة بين من يرمون المسؤولية وإن جزئياً على العمل الوظيفي للمجتمع الفرنسي، ودوره في انبثاق الوجوه التي تحولت إلى الأخلاقية الجهادية، وبين خصومهم الذين يعتبرون أن الرهان

(30) Scott Attran, L'Etat Islamique est une Revolution, Les Liens qui Liberent, 2016.

الأساسي هو أولاً على أيديولوجية جائزة تتعزز ببعض العوامل السوسيولوجية التي يقلل من قيمتها.

في مايو (أيار) 2017 انتخب إيمانويل ماكرون رئيساً للجمهورية، وكان قد أعلن حين كان وزيراً للاقتصاد، وبعد أيام على أحداث نوفمبر (تشرين الثاني) 2015، أن «فرنسا تتحمل جزءاً من المسؤولية في تخصيب الحركة الجهادية».

إن التغيرات البنيوية في مثل هذه المعايير، ستسمح إذا ما تم تفعيلها للباحث عن تقويم تجريبي لتساؤلاته، أن يؤكد أو أن يبطل أطروحات لا تني تتجدد وترتبط بشرح ظاهرة باتت مرئية منذ سنوات عدة، وهي ستعرض التوازنات لرهانات قاسية في المجتمع الفرنسي الذي بات هشاً دون أي ريب.